

التزعة عسزير الفائدة، أعر عليه البحث وأدى إليه الغوص، وليس من علم الخطابة الذي هو أحد العلوم المنطقية فإن موضوع الخطابة إنما هو الأقوال المقنعة النافعة في استمالة الجمهور إلى رأى أوصدهم عنه، ولا هو أيضا من علم السياسة المدنية إذ السياسة المدنية هي تدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليحصل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه. فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفئتين اللذين ربما يشبهانه، وكأته علم مستنبط النشأة، ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليفة ما أدري، ألفتهم عن ذلك، وليس الظن بهم أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل إلينا، فالعلوم كثيرة والحكاماء في أمم النوع الانساني متعددون وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل». (ص ٣٨) .

وأكثر منه رشاقة ما حبره وهو يتحرى التوسط بين وضع العلم ونقده، إذ كان حريصا على تخلص مادة العلم من مضمون علم العلم، وفي هذا السعي إجراء لخط الفصل بين محتوى المعادلة المعرفية الأولى ومحتوى المعادلة من الدرجة الثانية كما وضحنا آنفا، ولا ين خلدون تحرز يتوجس فيه الخلط، إذ ليس من منظورات صاحب العلم إثبات موضوع علمه، فإن هو سعى ذلك السعي فإن في ذلك خروجا من «العالم» إلى «الأصولي» ولهذا الأسباب المبدئية تحرى ابن خلدون ابراز حواجز الفصل وهو يتركح على قطبين معرفيين لأنه كان في منزلة نوعية: كان عالما، وناقدا لأصول علمه، ثم واضعا لعلم جديد فكان حريبا به أن يقول: «... فإذن هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني، وإلا لم يكمل وجودهم وما أراد الله من اعتمار العالم بهم